

العدالة الاجتماعية في مرحلة الطفولة المبكرة: ورقة بحثية

إعداد

أفنان عبدالعزيز المقبل

*ماجستير في الطفولة المبكرة جامعة الملك سعود.

*معلمة رياض أطفال - السعودية.

المستخلص:

يهدف هذا البحث على التعرف على مفهوم العدالة الاجتماعية في التعليم بمرحلة الطفولة المبكرة، والمشكلات الناجمة عن غيابها، وطرق تحقيقها في ميدان التعليم وبالتحديد في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال الطرق والاستراتيجيات التعليمية المناسبة. حيث سيتناول هذا البحث مفهوم العدالة الاجتماعية من المنظور الإسلامي، وباعتبارها حق من حقوق الطفل، وسيركز البحث على أهميتها في ميدان التعليم، كما يهدف إلى التعرف على المشكلات الناتجة عن غياب العدالة الاجتماعية في التعليم وعلاقتها بمفاهيم العنصرية والتعددية الثقافية، وسيسلط الضوء على دور العدالة الاجتماعية في نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية، وطرق ومظاهر تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم بشكل عام، وأساليب تطبيقها في مرحلة الطفولة المبكرة بشكل خاص. ونظراً لأهمية التقليل من أزمات العدالة الاجتماعية في نظام التعليم إلى الحد الأدنى، وضرورة تعزيز قيم العدالة الاجتماعية في أولى مراحل التعليم والمتمثلة في رياض الأطفال، وأهمية توعية المعلمات والعاملات في رياض الأطفال بماهية العدالة الاجتماعية، وكيفية تطبيقها في السلوكيات والممارسات والمناهج التعليمية؛ تم إجراء هذا البحث.

Abstract:

The purpose of this research is to identify the concept of social justice in early childhood education, the consequences of the lack of social justice and how to involve it in the education field, specifically in the early childhood stage, through the appropriate educational strategies.

This research discusses the concept of social justice from the Islamic perspective, and as a child right. Also, the research focuses on its value in the education field and the consequences of the lack of social justice and its connection to the concepts of racism and multiculturalism. In addition, it explores the role of social justice in the education system in Saudi Arabia, methods of applying it in the early childhood education particularly. This research has been conducted due to the importance of reducing social justice crises in the education system to a minimum, the necessity of promoting social justice values in the early years which is kindergarten, and the significance of training teachers and workers in kindergartens about what social justice is, and how to apply it in educational behaviors, practices, and curricula.

مقدمة:

تعد العدالة الاجتماعية من الحاجات الإنسانية التي لا غنى للمجتمعات عنها بكونها عاملاً أساسياً في تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع، وتحقيق المساواة التي يسعى أي مجتمع على مر الزمان إلى إيجادها وتطبيقها، (الضميري، ١٠١٧، ص ٢). وتعد من القيم المهمة في العملية التعليمية، كما تعتبر عملية أساسية في تعامل الطلبة مع بعضهم البعض، وفي تعامل المعلمين والمعلمات معاً، إضافةً إلى تعامل المعلمين مع الطلاب. ويعتبر حصول كل فرد من أفراد المجتمع على حقه في تعليم عالي الجودة على نحو متساوٍ ومتكافئ بين جميع أفراد المجتمع، ومعاملة جميع المتعلمين معاملة قائمة على الحق والعدل، لا على المكانة الاجتماعية أو الحالة المادية من أهم العوامل التي تؤدي إلى تعميق قيمة العدالة الاجتماعية

والمساواة في المجتمع، وفي المقابل فإن عدم تكافؤ الفرص في التعليم، ووجود مستويات وطبقات متفاوتة في جودة التعليم، يؤديان إلى التفاوت في اكتساب مهارات العمل وفي فرص الحصول على وظيفة لائقة، ومن ثم فإنه يكرس اللامساواة والتمييز في المجتمع. (البداينة، د.ت؛ الهنيدي، ٢٠١٤؛ زيتون، ٢٠٠٨).

ومن أجل التقليل من أزمات العدالة الاجتماعية في نظام التعليم إلى الحد الأدنى، يجب أن يتم تعزيز قيم العدالة الاجتماعية في أولى مراحل التعليم والمتمثلة في رياض الأطفال، وأن تسعى المعلمات والعاملات في رياض الأطفال إلى تطبيقها في سلوكياتهم وممارساتهم.

أولاً: مفهوم العدالة الاجتماعية:

تعتبر العدالة الاجتماعية قيمة وليست مسألة غيبية ومطلقة، إلا أن تطبيقها غالباً ما يكون نسبياً، وتتضح معالمها في المساواة بين الناس، وفي الكفاية والعدل والرخاء في حرية الفرد وتسعى العدالة لتحقيق التوازن بين حقوق الأفراد ومسؤولياتهم أو التزاماتهم تجاه المجتمع. ويقصد بالعدل: المساواة في إعطاء الحقوق، والالتزام بالواجبات دون تفرقة، لأي سبب من الأسباب، سواءً كان ديناً أو جنساً أو لوناً. فالعدالة ليست حكراً على أفراد معينين، أو مؤسسات بعينها، أو زمان دون غيره، إنما لا بد أن تكون هي الهدف والغاية الكبرى في كل زمان وفي كل مؤسسة، وإذا كانت المدرسة هي أهم مؤسسات المجتمع التي تقوم على تربية ورعاية وتعليم الأفراد، فمن الواجب أن تكون العدالة دائماً هي من أهم وأسمى الأهداف والغايات التي تسعى وتعمل تلك المدارس من أجل تحقيقها بكافة الطرق وبقدر الإمكان، لا أن تكون (العدالة) مجرد كلمة أو شعارات يرددها البعض دون وجود حقيقي لها داخل مدارسنا، أو حتى بأنفسنا. إلا أنه حتى الآن مازال مفهوم العدالة الاجتماعية يُستخدم في كثير من المجتمعات كشعار براق دون تحقيقها بشكل فعلي، ونشير نتائج الدراسات إلى

غياب العدالة الاجتماعية في معظم المجتمعات وعدم حصول أفراد المجتمع على حقوقهم وانتهاكها أحياناً (التوم، ٢٠١٦؛ عطية، ٢٠١٤).

مضامين العدالة الاجتماعية:

يجمع عدد كبير من البحوث الأكاديمية والمؤلفات العلمية على عدد من العناصر التي تتضمنها العدالة الاجتماعية، رغم التنوع الكبير في مفهوم العدالة الاجتماعية وتعريفاته، وهي:

• تحقيق الحرية:

وتعبر عن التحرير من القيود التي تكبل طاقات الإنسان وإنتاجه، سواء كانت قيوداً مادية أو معنوية، فهي تشمل التخلص من التحكم والضغط المفروضة، وقدرة الفرد على اتخاذ القرار دون أي إجبار أو ضغط خارجي.

• اكتساب الحقوق:

وهو الحصول على تلك الحقوق الأصلية والأساسية، والتي تمكن الإنسان من أن يتطور وينمي قدراته ومواهبه ومهاراته، ومن الحقوق الأساسية للإنسان: الحق في الحياة، الحق في التعلم، الحق في الحماية والأمان. وينظر الإسلام للحقوق باعتبارها ضرورات وواجبات.

ويشير مبدأ المساواة في الحقوق إلى أن فكرة العدالة الاجتماعية لا تنفصل عن فكرة حقوق الإنسان، فالعدالة الاجتماعية استحقاق أساس للإنسان نابع من جدارته كإنسان بالتمتع بمجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية، والمدنية والسياسية من ناحية أخرى على نحو ما هو مقرر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيره من العهود والاتفاقيات الدولية المعنية (التوم، ٢٠١٦؛ مركز موارد العدالة الاجتماعية، ٢٠١٣).

العدالة الاجتماعية من المنظور الإسلامي:

أرسى الإسلام العديد من القواعد والأسس التي تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع. ومن أهم هذه الأسس العدالة الاجتماعية، بما تحمله من معانٍ وقيم رفيعة تساعد على القيام بمجتمع يتمتع بالسلام والإخاء والرخاء، والعدالة في الإسلام لا تنطبق فقط على المسلمين، أو على طبقة أو طائفة معينة، بل هي حق لجميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن معتقداتهم. (التوم، ٢٠١٦)

وهي من أهم المبادئ التي يقوم عليه المجتمع الإسلامي، والأسس التي تؤسس عليها العلاقات بين أفراد المجتمع المسلم، والعدل هو المعيار الذي يدرك من خلاله مدى ثبات المجتمع واستقراره، فالمجتمع الذي يتفشى فيه الظلم وتضيع فيه الحقوق وتغيب بين أفراد الواجبات، فهو مجتمع جاهلي فوضوي، حيث يتسم أفراد بهيجان النفس واضطراب القلب وشروذ الفكر وذهاب العقل من جراء الخوف والظلم وعدم الشعور بالاستقرار والأمن، أما المجتمع الذي يسود فيه العدل وتعرف فيه الحقوق وتؤدي فيه الواجبات فهو مجتمع يتسم بالثبات والاستقرار، حيث تسكن فيه النفوس، وتطمأن فيه القلوب فتهدأ فيه الضمائر وتهتدى فيه العقول، لشعورهم بالأمان والاستقرار، مما يؤدي إلى رخاء وازدهار ذلك المجتمع، لأنه لإثبات ولا تقدم إلا بالأمن والاستقرار، ولا أمن ولا استقرار إلا بالعدل (الغنيمي، ٢٠١٣).

ثانياً: العدالة الاجتماعية كحق من حقوق الطفل:

• العدالة الاجتماعية في حقوق الطفل في الإسلام:

تعتبر الشريعة الإسلامية من أهم التشريعات التي اعتنت بالطفل وشرعت له حقوقاً تحميه وتؤمن له تربية صالحة، ومن أهم الحقوق التي أكد عليها الإسلام هو العدل في المعاملة، ويستوي في ذلك الكبار والصغار والذكور والإناث على السواء، فقد أوجب الإسلام على الوالدين العدل بين الأبناء واعتبر ذلك من الأمور الأساسية التي تبني عليها الأسرة أسلوب التنشئة لأبنائها، فقد قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ

بالعدل}. [سورة النحل: ٩٠]. ومن الحقوق التي كفلها الإسلام للطفل أيضا المساواة في الحصول على التعليم، بين الولد والبنت، والعدل في توفير فرص التعليم بغض النظر عن أصول الطفل وجنسه وثقافته. ويؤكد المربون المسلمون كالفابسي على حق البنت في التعليم انطلاقا من أن التكاليف الدينية واجبة على الرجل والمرأة على حد سواء، وهذا يتفق مع روح الإسلام الحقيقية التي جعلت طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة

• العدالة الاجتماعية في اتفاقية حقوق الطفل العالمية

يؤكد القرار الذي صدر من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٩م حول حقوق الطفل على الاعتراف بالكرامة المتأصلة لجميع أعضاء المجتمع البشري وبحقوقهم المتساوية، وذلك يشكل أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم (الحريري، ٢٠١٤، ص ٢٣٩). وتتمثل حقوق الطفل العالمية في **اتفاقية حقوق الطفل** المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي انضمت لها العديد من الدول من بينها المملكة العربية السعودية، وفي هذا السياق يتعين التركيز على المادة المتعلقة بحقوق العدالة والمساواة للطفل وهي المادة الثانية في الاتفاقية، حيث نصّت على: أن على الدول الموقعة على الاتفاقية أن تحترم الحقوق الموضحة فيها، وأن تضمنها لكل طفل دون أي نوع من أنواع التمييز، بغض النظر عن عنصر الطفل، أو والديه، أو الوصي القانوني عليه، أو لونه، أو جنسه، أو لغته، أو دينه، أو رأيه السياسي، أو أصله القومي، أو الاثني، أو الاجتماعي، أو ثروته، أو عجزه، أو مولده، أو أي وضع آخر (الحريري، ٢٠١٤؛ موقع هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية).

ثالثاً: العدالة الاجتماعية في ميدان التعليم:

تعد العدالة مطلباً مهماً في أخلاقيات مهنة التعليم، فالمعلم مطالباً بأن يتعامل مع جميع طلابه على أنهم جميعاً سواء، بغض النظر عن أوضاعهم الاجتماعية المتفاوتة. وفي نظام التعليم العام يحظى المعلمون بقدر كبير من الحرية

في إدارة الفصل بالطريقة المناسبة من وجهة نظرهم، طالما أن نظامهم يتفق مع ما تمليه أو تفرضه عليهم المنطقة التعليمية، وهذا يتيح للمعلمين عدد من التدخلات لتحفيز هؤلاء التلاميذ وتنمية القيم والأخلاق لديهم، كما يتيح لهم استغلال الفرصة لتنمية قيم العدالة الاجتماعية في الطلاب.

ولابد من الإدارة المدرسية أن تدرك أن جميع التلاميذ متساوين، مع الاعتراف بقيمة التلميذ واحترامه دون استبعاد أي طالب لأي ظروف مرتبطة به، حيث إن المديرين إذا ما تعاملوا مع كافة التلاميذ بالتساوي فإن ذلك يدفع الآخرين في بيئة المدرسة لأن يسلكوا نفس هذا السلوك.

ومن الجوانب التي يجب على الإدارة المدرسية أن تحقق فيها العدالة لطلابها: توزيع التلاميذ على الفصول، والعدالة في توزيع الجدول المدرسي، ومعاملة جميع التلاميذ بطريقة محترمة، والعدالة في تطبيق القواعد والقوانين المدرسية، والعدالة في توزيع المدرسين على الفصول المختلفة (محمد، ٢٠٠٨، ص ٣٣ ؛ عطية، ٢٠١٤، ص ٢٩٧) (Daniles & Bradley, 2011). كما أن من أبرز مهام المدرسة فك الارتباط بين الفوارق الاجتماعية الأصلية الموجودة بين المتعلمين ومستقبلهم المدرسي والاجتماعي، ولكن أحيانا قد تفشل المدرسة في القيام بمهامها وتظهر الأزمة التربوية في انعدام المساواة وتعزيز الفوارق بين المتعلمين (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ٢٠١٧).

وفي دراسة كور (Kaur,2012) التي هدفت إلى الوقوف على طبيعة المساواة التعليمية من عدمها في المؤسسات التعليمية، والممارسات النظامية والمعتقدات القديمة التي حافظت على طبيعة المساواة داخل وعبر السياقات المختلفة، كما هدفت إلى إعداد المعلمين وإيجاد سياسات جديدة لإحداث تغيير حقيقي نحو رؤية أكثر عدلا للتعليم والمجتمع. توصلت الدراسة إلى أن هناك اجماع على أهمية إيجاد مجموعة من البرامج التي تؤكد على العدالة الاجتماعية والمساواة في النظام التعليمي

وبخاصة في برامج إعداد المعلمين، كما توصلت إلى أننا بحاجة إلى إنشاء مدارس مختلفة تماما عما لدينا الآن بحيث يتم تطبيق العدالة الاجتماعية فيها، وألا تكون العدالة الاجتماعية مجرد شعارات يرددها المعلمون. وأشارت أيضا إلى أهمية غرس قيمة العدالة الاجتماعية في برامج إعداد المعلمين، حيث يعد تعليم وإعداد المعلمين من أجل العدالة الاجتماعية والمساواة تعهدا أخلاقياً وسياسياً.

أما في دراسة محمد (٢٠١٦) التي هدفت إلى التعرف على درجة تطبيق المدرسة لقيمة العدل من وجهة نظر طلاب المرحلة الثانوية بمكة المكرمة من قبل كل من مدير المدرسة، والمعلم، والمرشد الطلابي. استخدمت الدراسة الاستبانة الموجهة إلى ٣٩٥ طالبا وطالبة، وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة تطبيق المعلم/ة لقيمة العدل ككل جاءت في المرتبة الأولى، وتلاها المدير، وأخيراً المرشد الطلابي. كما أظهرت النتائج أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس (ذكور، إناث) حيث جاءت الفروق لصالح الذكور بالنسبة لمحوري عدل كل من (مدير المدرسة، والمعلم)، وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات من أجل تطبيق قيمة العدالة ومنها: أن تقوم وزارة التعليم بوضع قائمة مقننة (منظومة القيم الإسلامية) لكي يقوم كل من مدير المدرسة، المعلم، المرشد الطلابي بتطبيقها بفاعلية مع الطلاب، كما أوصت بإقرار مادة تهتم بتنمية القيم وعلى رأسها قيمة العدل، وتعميمها على جميع التخصصات.

العدالة الاجتماعية في نظام التعليم بالمملكة:

إن النظام العدلي في المملكة العربية السعودية يؤكد على مبدأ العدالة والمساواة بين الجميع، حيث تعد المملكة من الدول المنضمة إلى اتفاقية حقوق الطفل المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٨٩م)، كما أن المادة الثامنة من (النظام الأساسي للحكم) تنص على: "يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل، والشورى، والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية".

أما نظام التعليم في المملكة فهو يؤكد أيضاً على تحقيق العدالة والمساواة بين الطلاب، حيث أن فقرة غاية التعليم وأهدافه في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية (١٩٧٠م) -تؤكد على مبدأ العدل والمساواة في التعليم كما في الهدفين التاليين:

- تأكيد كرامة الفرد وتوفير الفرص المناسبة لتنمية قدراته حتى يستطيع المساهمة في نهضة الأمة.

- التعرف على الفروق الفردية بين الطلاب توطئة لحسن توجيههم، ومساعدتهم على النمو وفق قدراتهم واستعداداتهم وميولهم.

وعند تحليل هذين الهدفين، يتبين تأكيد السياسة لمظاهر العدالة في التعليم بشكل ضمني، حيث أنها ينبغي أن تتحقق في جميع الطلاب بلا استثناء، فمراعاة الفروق الفردية، وتحفيز النمو وفق الاستعدادات والقدرات والميول هي من أهم مظاهر تحقيق العدالة بين الطلاب في العملية التعليمية.

وهناك تشابه إلى حد ما بين هذين الهدفين، والهدف الأول من أهداف دور الحضانة ورياض الأطفال في سياسة التعليم، وهو: "صيانة فطرة الطفل ورعاية نموه الخلقي، والعقلي والجسمي في ظروف طبيعية سوية لجو الأسرة، متجاوبة مع مقتضيات الإسلام".

وبالإضافة إلى ذلك فقد تضمنت وثيقة معايير معلمات رياض الأطفال في المملكة الصادرة من المركز الوطني للقياس، على مبدأ العدل والمساواة وذلك في (المعيار ٣.٢٢.١٣ في مجال (التفاعل والتوجيه): "تهيئ المعلمة مناخاً نفسياً إيجابياً آمناً"- المؤشر ٣: تعامل جميع الأطفال بعدل ومساواة).

رابعاً: المشكلات الناتجة عن غياب العدالة الاجتماعية:

إن غياب مبادئ العدالة والمساواة في التعاملات بين أفراد المجتمع في مختلف البيئات والأنظمة، ولاسيما في نظام التعليم هو ما يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية المرتبطة بمعتقدات الأفراد وسلوكياتهم وأفكارهم مثل العنصرية والتعصب والتحيز والتمييز، وهذا ما يجعل من البحث في موضوع العدالة الاجتماعية والتوعية بها مطلباً هاماً لمواجهة مشكلات العنصرية، والتمييز، وعدم مراعاة التعددية والتنوع الثقافي.

العنصرية:

هي فكرة، أو اعتقاد، أو سلوك يقوم على الفصل بين الناس، أو شعور بالتفوق على الآخرين تدعمه السلطة والقوة، وتبرره صفات خاصة موجودة عند البعض ومحروم منها الآخرون كاللون والجنس والثروة والجاه. وهناك عدد من المصطلحات المرادفة للعنصرية وهي العصبية أو التعصب، والقبلية، والطائفية، ولكنها تختلف في بعض الجوانب، أما القبلية فهي ترتبط بالعلاقات المتبادلة بين الأفراد والمبنية على الانتماء إلى القبيلة، وفي النظام القبلي يكون عادة ولاء المرء لقبيلته، حيث يسود أفراد كل قبيلة الشعور بالاعتزاز والانتماء إليها، والاعتقاد في أن بني جلدتهم أشرف الناس وأكرمهم. أما الطائفية فتعرّف على أنها: ظاهرة نفسية ودينية واجتماعية واقتصادية وسياسية يحاول أفراد كل طائفة ممارسة أفكار طائفتهم، لأنهم متعصبون لهذه الطائفة ضد الطوائف الأخرى، وهي أحد أدوات الصراع الأيديولوجي في المجتمع. وهذه المصطلحات التي تم ذكرها تختلف من حيث المسمى والمضمون، ولكن نتيجتها واحدة حيث تتشابه من حيث استنادها على النظرة الجزئية الضيقة، التي ترى أن الجنس، أو اللون أو الطائفة أو الفكرة التي ينتمي إليها الفرد أساساً مزعوماً ومبرراً للشعور بالتفوق على الآخر، ومبرراً للظلم والحرمان وسوء المعاملة (زنتاتي، ١٩٦٩؛ عباينة، ٢٠٠٤)

علاقة العنصرية بالتعليم:

قد تتحول المؤسسة التعليمية أحياناً إلى مكان لغرس العنصرية والتمييز بين المتعلمين، بدلاً من أن تكون مكاناً لنبذ جميع أشكال التفرقة والتمييز التعليمي. فيما ينبغي عليها التأكيد على قيم العدالة والمساواة في العملية التعليمية، وإيجاد التكافؤ في الفرص التعليمية للجميع، والعمل على رفع المستويات المعيشية والاجتماعية للبعض حتى يصلوا إلى درجة أولئك من أقرانهم. ولكن عند الخروج عن هذا النهج ومعاملة المتعلمين بطريقة تقوم على أساس التمييز بحسب الجنس، أو اللون، أو الحالة الاقتصادية، أو الاجتماعية، تحدث العنصرية التعليمية/ التمييز التعليمي، ومن مظاهر العنصرية التعليمية تفويت الفرص على الكثير من المتعلمين من خلال الفصل التعسفي للطلبة من المدارس، وإيقاع العقوبات على بعض الطلبة، وإيجاد مدارس خاصة بفتة من الناس، وصياغة المناهج التعليمية التي تعزز جانب الطبقة والتفاوت بين الأشخاص وتقديمها على أنها حقائق جاهزة، ومعاملة الطلبة على أساس الحالة الاجتماعية والاقتصادية، فيكون الاهتمام بالطفل ذي المكانة الاقتصادية والاجتماعية على غيره من الأطفال أو المتعلمين (عبابنة، ٢٠٠٤).

إن المظهر الأخير من مظاهر العنصرية هو ما يبدو أكثر المظاهر شيوعاً للتمييز التعليمي في مرحلة الطفولة المبكرة من وجهة نظر الباحثة، فيمكن أن يحدث بطريقة غير مباشرة وغير مقصودة. فأحياناً قد تبدي المعلمة ميلاً أو اهتماماً أكبر بالطفل ذوي الخلفية الاجتماعية والاقتصادية العالية، إما بسبب تميزه من حيث الجوانب الشخصية أو التعليمية أو الاجتماعية أو الظاهرية أو دون سبب واضح، فينتج عن سلوكها تمييزاً واضحاً بين الأطفال واهتماماً بأحدهم دون الآخر، مما يؤدي إلى أضرار وآثار سلبية قد لا تكون المعلمة مدركة لها، ومن خلال شيوع هذه التصرفات سينتج عن ذلك غياب قيم العدالة الاجتماعية في البيئة التعليمية لمرحلة الطفولة المبكرة.

التعددية الثقافية:

بتضمن مفهوم التعددية الثقافية أن تستحق كل الثقافات التقدير على قدم المساواة، وفي سياق المدرسة فيتطلب ذلك احترام الطلاب المنحدرين من أصول اثنية وعنصرية متعددة، فالتعليم متعدد الثقافات يقدر ويحترم الاختلافات بين الطلاب، ويُنظر إلى التعليم متعدد الثقافات على أنه وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية وخاصة في السياق التعليمي (بانكس، ٢٠٠٤). وحتى يكون التعليم مناهاضاً للعنصرية يتعين القضاء على جميع التباينات الاقتصادية؛ من أجل دمج الأقليات بشكل كامل (كونلي وجرين ولاجوي، ٢٠٠٨، ص ٩٧).

أهمية تدريب معلمات رياض الأطفال على التعامل مع التعددية والتنوع الثقافي الفصل:

أشارت لاجوي (٢٠١٢) في دراستها إلى أهمية تدريب معلمات رياض الأطفال على التعامل مع التعددية والتنوع الثقافي في الفصل، حيث أقرت المعلمات المشاركات في البحث على حاجتهن إلى التطوير المهني أثناء الخدمة في مجال التعامل مع قضايا العنصرية والتعددية الثقافية في الفصول الدراسية برياض الأطفال، وأغلب الأدبيات تفيد بأن المعلمين والمعلمات لم يتم تأهيلهم بشكل جيد بحيث يسمح لهم بمواجهة تحديات الفصل الدراسي الذي يضم اختلافات عنصرية، وعرقية، ولغوية. حيث أنهم لا يتلقون التدريب الكافي للعمل مع طلاب وأطفال من خلفيات عرقية وعنصرية مختلفة، وجميع المعلمات والمديرات يشعرون أنه لم يتم تدريبهن بالقدر الكافي لمواجهة فصل دراسي يتسم بالتعدد العنصري والعرقي واللغوي (ص ٢٠٦ - ٢٠٧).

خامساً: طرق ومظاهر تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم:

إن من مظاهر تحقيق العدالة الاجتماعية في ميدان التعليم العدل في المعاملة بين المتعلمين أو الأطفال. حيث أكدت محمد (٢٠١٦) أن تطبيق قيمة العدل في الفصول الدراسية يتضح في العدالة في معاملة المتعلمين، ويتضمن ذلك: العدل في التوجيه والتعزيز والثواب والعقاب، والعدل في تقبل أسئلة المتعلمين، والعدل في حل مشكلات المتعلمين، والعدل في مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين، والعدل في تنوع أساليب وطرق التدريس، العدل في مراعاة توفير الفرص المتكافئة بين المتعلمين، بالإضافة إلى العدل في عملية التقويم. ويمكن توضيح ذلك في عدة أوجه:

▪ العدل في التوجيه والتعزيز والثواب والعقاب:

ويتحقق ذلك بأن ينال الطفل حقه من الشكر والتعزيز بنوعيه المادي والمعنوي مقابل سلوكه، وأن يتم توجيه الأطفال بطريقة عادلة ومتساوية.

▪ العدل في حل مشكلات الأطفال:

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال: تفعيل مبدأ الشورى والديمقراطية مع الأطفال، ومن ذلك مشاورتهم في الأمور المتعلقة بهم كالجدول اليومي، والأنشطة، الألعاب المختارة. وعندما يتم تطبيق هذا المبدأ مع الأطفال، سيتربى الطفل على عدم الاعتداد برأيه دون الآخرين، بل من الهام الاستماع لجميع الآراء وتقبلها.

▪ العدل في مراعاة الفروق الفردية:

حيث أن الأطفال يختلفون في طاقاتهم استعداداتهم، وهنا يكمن عدل المعلمات في تعليمهم وإفهامهم بما يتناسب مع خصائصهم وقدراتهم ومستوياتهم العقلية المختلفة.

وتتحقق العدالة في مراعاة الفروق الفردية من خلال مراعاة المعلمة للتسلسل المنطقي في عرض المعلومات والمفاهيم، وتنوع أساليب واستراتيجيات التعليم،

بالإضافة إلى إعطاء الفرصة التعليمية المتكافئة بين الأطفال: حيث تتيح المعلمة لكل طفل الحق في المناقشة وطرح الأسئلة، واسترجاع المعلومات. كما إن إنصاف الأطفال عند التعلم يعد مؤشراً هاماً على تطبيق العدالة، من حيث مشاهدة المعلمة أثناء تقديم المعرفة، والاستماع إليها، وإعطاء الفرصة لجميع الأطفال في تجربة الوسيلة التعليمية ولا يقتصر ذلك على عدد قليل منهم.

▪ العدل في عملية التقويم:

حيث تقوم المعلمة بتطبيق طريقة التقويم المناسبة لكل طفل للتأكد من مدى تمكنه وإتقانه للمهارات المعارف، ولا يتم اغفال تقويم طفل عن الآخر، أو يتم قياس تعلم الطفل بطريقة غير مناسبة له.

▪ العدل في المعاملة:

حيث تعامل المؤسسة التربوية جميع المتعلمين معاملة قائمة على الحق والعدل، لا على المكانة الاجتماعية أو الحالة المادية، بغض النظر عن كون الطفل أو المتعلم من الأغنياء أو الفقراء، أو ذوو النفوذ والمكانة، وذلك من خلال إتاحة الفرص المتساوية لهم في التعلم، والاهتمام بهم والشفقة عليهم، وجلوسهم في مكان مناسب ليروا المعلم جميعاً.

▪ إتاحة فرص التعليم العالي لاحقاً: ويكون لكل من هو جدير بهذا المستوى التعليمي، مما يعني أن لديه القدرة والحماس اللازمان لمواصلة هذا التعليم، وبالتالي فإن أهم مقومات العدالة تكون في عدم التمييز على أساس الخلفية الاجتماعية والاقتصادية أو السلالة أو النوع الاجتماعي وما إلى ذلك من أشكال التمييز.

▪ العدل في الحصول على فرص متكافئة في التعليم:

في الفكر التربوي الإسلامي اتفق على أن من مظاهر العدل الا يحرم التلميذ من التعليم لفقره، لذا تبني المجتمع الإسلامي الفقراء سواء على مستوى الأفراد أو

الحكام. وروى الدمشقي (د.ت) بعض القصص التاريخية المرتبطة بذلك، ومنها على سبيل المثال "كان ملك المحدثين يتعهد بالصرف على أطفال المسلمين، إذ تؤكد المصادر على أنه ورث من أبيه مالا كثيرا فأنفقه على طلبه العلم، وكان يتعهد بالنفقة عليهم وتوفير ما يحتاجون إليه، حتى صار منهم جماعة كثيرة علماء في فنون متعددة".

▪ العدل في المناهج والأنشطة التعليمية:

إن من العدل فيما يخص المناهج ألا تفرض مناهج محددة وموحدة على جميع المتعلمين، وإنما يتم اختيار لمناهج بما يلائم ميولهم، ومن هنا أشار بعض خبراء التربية إلى أهمية أن تمثل أولوية المنهج العلمي في البحث التربوي مصدر اهتماما من قبل المربين والباحثين والسياسيين المهتمين بقضية العدالة الاجتماعية. وفي التربية الإسلامية كان يتم تطبيق العدل من خلال اختلاف المناهج بحسب البيئات وحاجات الناس، لذا فتنوعت وتعددت المناهج في محتواها وبنائها طبقا لتعدد وتنوع البيئات الاجتماعية الإسلامية، فقد تنوع المنهج وفقا لأنواع النشاط السائد في البيئة، حيث اشتملت بعض البيئات على تعلم الفروسية واللعب بالرمح والسيوف، والمنازلة والمطاردة، وفي بيئات أخرى أوصى المعلمون بتعليم أبناء الرعية الفلاحة والنجارة والبناء والخياطة والسرد وأنواع الحياكة بالإضافة إلى حفظ القرآن والحديث واللغة والشعر.

▪ العدل في الاحتفاظ بجميع التلاميذ في المدرسة:

حيث يجب أن يكون هدف النظام التربوي الجيد والمنصف، هو تحقيق العدالة الفعلية، وليس الصورية فقط. وتقتضي التربية الشاملة والجيدة للجميع، أن تكون محاربة الرسوب، والانقطاع المبكر عن الدراسة أي قبل نهاية مرحلة التعليم الإلزامي، وكذلك التمكن من الكفايات اللغوية والمعرفية المطلوبة، هي الركائز الأساسية التي يقوم عليها التعليم الإلزامي المنصف (المجلس الأعلى للتربية

والتكوين والبحث العلمي، ٢٠١٧؛ الحسيني، ١٩٨٤؛ الهنيدى، ٢٠١٤؛ زيتون، ٢٠٠٨؛ محمد، ٢٠١٦).

تحقيق العدالة الاجتماعية في مرحلة الطفولة المبكرة:

إن من الضروري غرس القيم الإيجابية لدى الأطفال مثل العدل والمساواة والاحترام، وتعليمهم نبذ القيم السلبية كالظلم والقسوة والعدوان والاعتداء على ملكية الآخرين وما إلى ذلك من سلوكيات يرفضها المجتمع. ويمكن أن يتم تعليم الأطفال القيم من خلال المحاكاة والتقليد وسرد القصص الهادفة (الحريري، ٢٠١٤). ويعد تدريب الطفل ومساعدته على غرس وتنمية القيم الأخلاقية لديه في هذه السنوات المبكرة أمراً مهماً ومطلباً حيوياً وهاماً من أجل إعداد الأطفال للقيام بأدوارهم المستقبلية والمشاركة في بناء المجتمع بصورة سوية وفعالة. (القوصي، ١٩٨٠ نقلاً عن: فهم، ٢٠١٦). وغالباً ما تجد المعلمات في مرحلة الطفولة المبكرة صعوبة في التعامل مع قضايا العدالة الاجتماعية الحساسة مع الأطفال الصغار، على الرغم من أن القيم والمبادئ الخاصة بالمعلمات مضمنة في ممارساتهن اليومية، إلا أنه من الصعب عليهن التعبير عن هذه القيم المجردة وغرسها في الأطفال وتعريفهم بها. وبالنسبة للعديد من المعلمين والباحثين في مرحلة الطفولة المبكرة، فإن الالتزام بالعدالة الاجتماعية هو جوهر الطرق التي يعملون بها. ومع ذلك، فإن مفهوم العدالة الاجتماعية معقد ومتنوع، وما زال موضع خلاف بين أولئك الذين يدعون كإسناد لممارساتهم.

(Woods, A, Mackenzie, N. & Wong, S.)

ويرى ثورنبرغ (Thornberg, 2016) إلى أن المعلمات قد يفتقرن إلى المصطلحات المهنية المتعلقة بالقيم أو التعليم الأخلاقي وأنهن بحاجة إلى المزيد من الفرص لمناقشة هذه الأمور.

لذلك فإنه يتعين على المعلمات انتقاء الأساليب الفعالة لإيصال القيم والمبادئ المجردة كالعدالة الاجتماعية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال إثارة الأسئلة والبحث

والمناقشة مع الأطفال فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية في برامج الطفولة المبكرة، وتطبيق عدة طرق مثل حلقات المناقشة والحوار والمحادثات المفتوحة بين المعلمة والأطفال. أو من خلال قراءة القصص المصورة التي تشجع الأطفال على التفاعل مع أحداث القصة وشخصياتها وحياتهم، ويمكن أن تساعد كتب الأطفال على التأمل وتوضيح وعيهم وحساسياتهم بشأن قضايا العدالة الاجتماعية.

(Glynn & de Vocht, 2016, p355).

طرق وأساليب تطبيق العدالة الاجتماعية في الطفولة المبكرة:

▪ **استراتيجية المناقشة الجماعية مع الأطفال:**

في دراسة بينتلي (Bentley, 2011) أشارت إلى الاستراتيجية التي استخدمتها كمعلمة طفولة مبكرة في إيصال قيمة العدالة الاجتماعية للأطفال، حيث أوضحت ذلك عملياً بأنها جلست معهم جلسة ودية في الفصل وطرحت عليهم بعض الأسئلة حول مفهومهم للعدالة، وبما أن العدالة مفهوماً مجرداً يصعب على الأطفال استيعابه وفهمه، فقامت بتبسيطه إلى أقرب كلمة مرادفة له وهي "العدل"، وعملت على توثيق إجابات الأطفال وآرائهم ومشاركاتهم حول العدل وصوره مظاهره في الحياة من وجهة نظرهم، ولم يتم الاكتفاء بذلك بل أكدت على أهمية قراءة مشاركات الأطفال جهرياً أمامهم، ومشاركتها وعرضها على جميع الأطفال الآخرين في المدرسة.

▪ **قراءة القصص:**

إلى جانب المناقشة الجماعية مع الأطفال حول مفهوم العدالة، أكدت بينتلي (Bentley, 2011) على أهمية استخدام أسلوب القصص في إيصال قيمة العدالة للأطفال، حيث قدّمت للأطفال في تجربتها قصة "مارتن لوثر كينج" كرمز وشخصية لها دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في المجتمع الأمريكي. أما في مجتمعنا كمجتمع عربي وإسلامي، يمكن الاستعانة بالقصص ذات العلاقة بهويتنا الثقافية والدينية مثل قصة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، وعمر بن عبدالعزيز،

وداود -عليه السلام-، ويمكن أن تتوفر بأشكال متعددة إما في صورة كتب ورقية، أو عروض مرئية.

▪ العدالة في تصميم البيئة الصفية:

من طرق تطبيق العدالة الاجتماعية في فصول رياض الأطفال، أن تأخذ المعلمة بعين الاعتبار الثقافات المتنوعة بين أطفال الفصل الواحد عند تصميم الأركان أو مراكز التعلم، فتراعي الاختلافات بين الأطفال والتنوع والتعددية الثقافية التي تتضمن الاختلاف بين الأطفال فيما ينتمون إليه من مناطق وقبائل وجنسيات متعددة. فعلى سبيل المثال حتى يتم تصميم ركن المكتبة بفاعلية ويكون ممثلاً للثقافات المتنوعة، لا بد أن يحتوي على كتب الأطفال متعددة الثقافات وتساعدهم على التعرف على معاني الظلم والعدل، وتقدم لهم نماذج يتم فيها تطبيق العدالة.

لذا فإن من الضروري أن تمثل الكتب ومكونات الركن أو مركز التعلم كافة ثقافات وعائلات الأطفال، وأن تتم رواية القصص بطريقة تتسم بالاحترام لعاداتهم وتقاليدهم. كما ينبغي الحذر من ممارسة التعصب الذي قد يحدث بطريقة غير مباشرة. فالكتب التي يقرأها الأطفال تتطلب أن تعكس مكونات أنفسهم وتكون مرآة لهم، وإذا كان ما تعكسه المواد المقروءة مشوهةً فإن هذا يشكل خطراً على حياتهم المستقبلية، فقد تصلهم رسائل سلبية عن أنفسهم وأمثالهم. كما أن الأطفال الذين يرون أنفسهم وثقافتهم الخاصة فقط، فقد تصلهم الحقائق مشوهة ويتولد لديهم شعور زائف بالنفوق على الآخرين. بالإضافة إلى الكتب، يمكن أن يمثل الأثاث والديكور والقمماش والسجاد الخلفيات الثقافية المتنوعة لأطفال الفصل، على سبيل المثال في إحدى الروضات الأمريكية استخدمت مساند الظهر المصنوعة من الصفصاف في ركن المكتبة لتعكس الخلفية الثقافية للقبائل الهندية الأمريكية، كما أن وضع الكتب في سلال منسوجة محلياً، وفرش سجادة منسوجة محلياً أيضاً تعد طريقة أخرى من طرق تقديم الثقافة. وفي السياق نفسه يمكن مراعاة الثقافات المتعددة في الأركان أو مراكز

التعلم عند تصميم ركن اللعب الإيهامي (الدرامي) مثلاً، بحيث يحتوي على مواد تعكس ثقافة وبيئات كافة الأطفال وجميع الخلفيات العرقية الثقافية في الفصل، فيتم تعزيز كافة اهتمامات الأطفال من خلال المواد والأدوات الموجودة في الركن أو مركز التعلم. وأشارت بولارد (٢٠١٥) إلى أن إحدى الطرق لتوفير مواد ثقافية مختلفة في الفصل هي أن تطلب المعلمة من الأسر التعاون والتبرع بالمواد التي لا يستخدمونها، والتي تعكس الجوانب المادية لثقافتهم. كالأواني وأدوات المطبخ والمنزل والملابس والاكسسوارات. وعندما تقبل المعلمة في إثراء الركن بأدوات من ثقافات متعددة وغير مرتبطة بجنس معين في ركن اللعب الإيهامي، فإنهن يدعمن من غير قصد فكرة واحدة ونموذج واحد حول ما يفترض أن يكونه مكان العمل أو المنزل (Anti-Defamation League, 2003؛ بولارد، ٢٠١٥، ص ص ٢٠٥ - ٣٧٦). لذا عندما يتم تصميم البيئة الصفية بطريقة تحترم جميع الثقافات المتنوعة وتعترف بها وتراعيها، فإن ذلك يعد تطبيقاً لمبادئ العدالة الاجتماعية في العملية التعليمية في الطفولة المبكرة، وسيصل للطفل شعوراً إيجابياً بأنه تتم معاملته بعدل ومساواة وأنه لا فرق بينه وبين الأطفال الآخرين.

▪ العدالة الاجتماعية في عرض أعمال الأطفال:

وذلك عند اختيار نماذج وأعمال الأطفال الفنية والكتابية التي يتم تعليقها على لوحات الفصل، حيث أشارت ساتز (Satiz) إلى أن من الممارسات العادلة التي تقوم بها معلمة الطفولة المبكرة عند تعليق الأعمال الفنية، أن تحرص على خلط الأعمال التي تبدو متقنة وجميلة مع الأعمال التي تبدو ضعيفة (في منظور الكبار)؛ تجنباً للمحسوبية والمحابة والتمييز بين الأطفال. فحتى لو لم يكن العمل رائعاً من منظور الكبار، فإن الطفل قد بذل جهداً كبيراً في إنشائه ومن المهم تقديره NEA, (<http://www.nea.org>).

▪ احترام آراء الجميع والاستماع لهم:

إن من مهام المعلمة لغرس قيم العدالة أن توفر الفرص للاستماع إلى جميع المتعلمين ويجب أن يتم تعليمهم كيفية المشاركة في المناقشات المختلفة. وكمعلمات، يمكننا تشجيع كلاً من مشاركة أفكار الفرد والاستجابة لأفكار زملائه. ودور المعلمة هو استخدام الأسئلة التي يمكن أن تساعد الأطفال على الانخراط في المناقشات الجماعية، ويمكن أن توفر الفصول الدراسية أيضاً وقتاً للتعاون لتحقيق هدف مشترك بين الأطفال وذلك من خلال تعليم الأطفال أن يعملوا من أجل تحقيق أهدافهم

▪ نوعية الكتب والمواد في الفصول الدراسية:

ينبغي من المعلمات أن يقمن دائماً بإلقاء نظرة فاحصة على المواد في الفصول الدراسية، وهل الكتب والقصص والمواد الدراسية الأخرى تقدم سرداً واحداً وتركز على هوية وثقافة واحدة؟، فإذا كانت كذلك فلا بد من القيام بتجديد محتويات الفصل بحيث تتضمن أمثلة لجوانب مختلفة من المجتمع، بما في ذلك العرق، والدين، واللغة، والجنس، والحالة الاجتماعية والاقتصادية بطريقة غير نمطية Dell'Angelo, (2014).

▪ العدالة الاجتماعية في الروتين اليومي في برامج الطفولة المبكرة:

من خلال ممارسات المعلمة وأساليبها في التعامل مع الأطفال يمكن لها أن تواجه مشكلات العنصرية والتحيز الثقافي والاجتماعي أو أن تستجيب لها وتعززها بشكل سلبي، وبيئات التعليم في الطفولة المبكرة بحاجة ماسة إلى القضاء على التمييز والعنصرية والتحيز بكافة أشكالها. وتقتصر الباحثة بعضاً من الأساليب والاستراتيجيات التي تمكن المعلمة من غرس قيم العدالة الاجتماعية والمساواة في الأطفال بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومنها ما يلي:

الأساليب غير المباشرة التي تتحقق في الروتين اليومي، على سبيل المثال: إتاحة الفرصة لجميع الأطفال بالتحدث والمشاركة والانصات إليهم، المساواة بينهم في

- المركز الوطني للقياس (٢٠١٧). معايير معلمات رياض الأطفال. الرياض-السعودية.
- التوم، عفاف (٢٠١٦). العدالة الاجتماعية: منظور مقارن. مجلة التنوير. (١٦ع) ٥٢ - ٢٩
- محمد، حياة (٢٠١٦). درجة تطبيق المدرسة لقيمة العدل كما يراها طلاب المرحلة الثانوية بمكة المكرمة. المجلة التربوية الدولية المتخصصة. ٥ (٩). ١ - ٣١
- فهيم، محمد (٢٠١٦). غرس القيم الأخلاقية وتشريبها مطلب تربوي في ضوء التصور الفكري لتربية طفل ما قبل المدرسة: دراسة نقدية. مجلة العلوم والدراسات الإنسانية. (١١). ١ - ٢١.
- بولارد، ج. (٢٠١٥). ابتكار بيئات التعلم من الميلاد وحتى الثامنة من العمر. (ط١). (ترجمة: إيمان عبد الحق، مجدي عابد، لينا إبراهيم). عمان: دار الفكر.
- عطية، إحسان (٢٠١٤) العدالة المدرسية وعلاقتها بالانتماء المدرسي لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادي. مجلة كلية التربية. (ع ١٦). ٣٢٤ - ٢٨٨
- الهندي، جمال (٢٠١٤). عدالة التعليم في الفكر التربوي الإسلامي. مجلة البحث العلمي في التربية، جامعة عين شمس، ع ١٥، ج ٤. ١٠٧٩ - ١١٣٠.
- الحري، رافدة (٢٠١٤). قضايا معاصرة في تربية طفل ما قبل المدرسة. (ط١). عمان: دار المناهج.
- الغنيمي، محمد. (١٠ نوفمبر، ٢٠١٣). العدالة الاجتماعية. تم الاسترداد من شبكة الألوكة:

<https://www.alukah.net/culture/0/62354/#ixzz5iv2dLWVG>

المراجع الأجنبية:

Mackey, Glynne & de Vocht-van Alphen, Lia. (2016). Teachers Explore How to Support Young Children's Agency for Social Justice. *International Journal of Early Childhood*. 48. 10.1007/s13158-016-0175-z

Blake, C. (2015, May 13). Teaching Social Justice in Theory and Practice. Retrieved from <https://education.cu-portland.edu/blog/classroom-resources/teaching-social-justice/>

G. saitz Are You Being Fair? Retrieved from: <http://www.nea.org//tools/49345.htm>

Dell'Angelo, T. (2014, sep 29). Creating Classrooms for Social Justice. Retrieved from Edutopia: <https://www.edutopia.org/blog/creating-classrooms-for-social-justice-tabitha-dellangelo>

Kaur, Baljit. (2012). Equity and social justice in teaching and teacher education. *Teaching and Teacher Education*. 28. 485–492. 10.1016/j.tate.2012.01.012.

Frantz Bentley, Dana. (2011). "Rights are the Words for Being Fair": Multicultural Practice in the Early Childhood Classroom. *Early Childhood Education Journal*. 40. 10.1007/s10643-011-0492-7.

Daniels, J. A., & Bradley, M. C. (2011). Building appositve school climate preserving lethal school violence Advancing responsible adolescent development. *Dol* 10,1007\978-1-4419-8107-3-6,c Springer science+ Business media, 11c,2011.

Woods, A, Mackenzie,N.& Wong, S.:Special Edition of Contemporary Issues in Early Childhood: Social Justice in Early Years Education: Practices and Understandings: <http://www.eacaconference.com.au/wp-content/uploads/2014/09/Woods-A.-Mackenzie-N.-Wong-S.-Special-edition-of-Contemporary-Issues-in-Early-Childhood-Social-justice-in-early-years-education-Practices-and-understandings.pdf>